

في بيان صادر عن المؤتمر بالذكرى الأولى للاعتداء على مسجد دار الرئاسة

المؤتمر يطالب بإنشاء محكمة متخصصة للنظر في قضايا الاغتيال السياسي

عناية الله أنقذت اليمن بنجاة
قيادته في جمعة رجب

يرفض المؤتمر تقديم
المبررات لمرتكبي
الأعمال الإرهابية

الأزمة أثبتت أن المؤتمر
عصي وأكبر من ممارسات
الإقصاء والإلغاء



يحذر المؤتمر من مخاطر
الإرهاب ويؤكد دعمه لجهود
رئيس الجمهورية

المؤتمر يتمسك بتنفيذ
قرار مجلس الأمن

تزامن جريمة السبعين مع
ذكرى جمعة رجب يؤكد أن
الجرمين من مطبخ واحد

الموجهة والمطبخ الواحد المنفذ للجريمتين والمنبع الواحد للفكر الإرهابي المتطرف للقوى الإجرامية التي لا تضع أي حساب لحرمة الدماء المعصومة وعظيم جرم استباحتها ولا للشهر الحرام الذي اختارته تلك الأيدي الآثمة لارتكاب جرائمها ولا لحرمة بيت الله التي أحترمها حتى الصاهينة حين ارتكبوا جريمة اغتيال الشهيد أحمد ياسين بعد خروجه من المسجد.

والمؤتمر الشعبي العام إذ يقف في هذه الذكرى الأليمة للترحم على أرواح الشهداء الأبطال الذين سقطوا في جريمة الاعتداء الإرهابي على جامع (دار الرئاسة) واعتداء (السبعين) وكل الأعمال الإرهابية متمنيا للمصابين - ممن مازالوا يرفدون في المستشفيات لمتابعة العلاج - الشفاء العاجل والعودة السريعة لأرض الوطن ، فإنه يطالب أجهزة الدولة والسلطات الأمنية بسرعة ملاحقة وضبط مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء ومن يقف خلفهم من مخططين وممولين وتقديمهم إلى يد العدالة لينالوا جزاءهم الرادع تطبيقاً للتشريعات السماوية والقوانين الإنسانية وتنفيذاً لروح قرار مجلس الأمن الخاص باليمن برقم (٢٠١٤) والذي دان الهجوم الذي شن على المجمع الرئاسي في صنعاء يوم ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١ م، وصنفته في إطار الهجمات الإرهابية .

كما يستلهم المؤتمر هذه الذكرى الأليمة للتذكير مجدداً بمخاطر الإرهاب وشورته على الوطن ومواقفه الثابتة في دعم جهود الدولة والأخ عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة - والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في القضاء على الإرهاب وتحجيف منابعه واجتثاث جذوره .

كما يوجه المؤتمر دعوته للقوى السياسية وشركاء العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني وكافة أبناء الشعب وقواه الحية إلى إدانة الاعتداء الإرهابي على مسجد دار الرئاسة وميدان السبعين والوقوف ضد مرتكبيها وعدم تقديم المبررات لمن خطط ونفذ هذه الجريمة تحت أي ظرف من الظروف ، والنأي بنفسها عن هذه الجريمة وعدم التغلطة على الجهات المتورطة أو جعل الملف مادة للمكايبة أو المساومة أو التشفي السياسي وتبني مطلب إنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضية وتقديم المتورطين فيها للعدالة وبما يكفل وضع حد لجرائم الاغتيال السياسي المنظم .

كما يدعو المؤتمر كل قياداته وقواعده وحلفائه وأنصاره وكل الخيرين في هذا الوطن الرافضين للعنف والإرهاب إلى الاستمرار بإحياء الذكرى حتى يوم الثالث من يونيو القادم، ومطالبة الحكومة بتحمل مسؤولياتها في متابعة بقية الجناة في حادث جامع الرئاسة وملاحقة كل المتورطين فيه وتقديمهم للعدالة وسرعة إعلان الحقائق للشعب حول الاعتداء الإرهابي على أفراد الأمن والقوات المسلحة في ميدان السبعين وتقديم الجناة ومن يقف وراءهم للمحاكمة .

وصدق الله العظيم القائل: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرِزُونَ).

صادر عن المؤتمر الشعبي العام
صنعاء ٢٥-٥-٢٠١٢ م

طالب المؤتمر الشعبي العام بإنشاء محكمة متخصصة للنظر بقضايا الاغتيال السياسي المنظم..
جاء ذلك في بيان أصدره بمناسبة الذكرى الأولى للاعتداء على مسجد الرئاسة، مؤكداً ان القوى التي تراهن على العنف والإرهاب لن تعيق مسار التسوية أو تنال منه..

معتبراً أن تزامن العمل الإرهابي في السبعين مع ذكرى جريمة جمعة رجب يؤكد أن منفذي الجريمتين قد قداما من مطبخ واحد. وطالب المؤتمر الحكومة بسرعة ملاحقة وضبط مرتكبي الجريمة وتقديمهم للعدالة وسرعة إعلان الحقائق للشعب.
«الميثاق» تنشر نص البيان:

منفذو الجريمة أثبتوا استهانتهم بدماء الشعب
وعدم اكتراثهم بمصير الوطن

على أعضاء المؤتمر وأنصاره وحلفائه إحياء ذكرى الجريمة حتى الـ 3 يونيو

المؤتمر يطالب بسرعة ملاحقة وضبط مرتكبي
الجرائم الإرهابية وتقديمهم للعدالة

علي عبدالله صالح جنب اليمن شبح الاحتراب والصوملة

الرئيس «هادي» أدار الدولة
باقتدار عقب جريمة النهدين



عاشتها بلادنا وفي كل المنعطفات التي مرت بها منذ إنشائه انه عصي على الكسر وأكبر من نظريات الإقصاء والإلغاء ومن ممارسات الاجتثاث وأوهام التشطي ، وكما هو جدير بالقوى التي ما زالت تراهن على العنف وتحرض على الإرهاب وتتوقع أنها قادرة على إعاقه مسار الحل السياسي وإشاعة مناخات الفوضى في البلد بغرض النيل من موقع المؤتمر الشعبي العام والهز من مكانته ورسيدته . جدير بها مغادرة هذا الموقع والولوج بكل صدق وإخلاص نية في الحوار الوطني الذي هو المدخل الوحيد لحل كل المشكلات والبوابه الوحيدة للمستقبل الآمن والغد المشرق الذي يطمح إليه أبناء الشعب .

يا أبناء وجماهير شعبنا اليمني العظيم :

إن التزامن في الوقت والمكان والدلالات السياسية بين الذكرى الأولى للعمل الإرهابي الجبان الذي استهدف كبار قيادات الدولة ومسئوليها في جامع دار الرئاسة في أول جمعة من رجب الحرام ، مع العمل الإرهابي الغادر والجبان الذي استهدف منتسبي الأمن والجيش المشاركين في البروفات التحضيرية للعرض العسكري احتفاء بعيد الوحدة والذي راح ضحيته نحو ٣٠٠ بين شهيد وجريح، يؤكد العقلية الإجرامية

والمصير المجهول ونجت قيادات البلد من موت محقق خططت له وحاكته الأيدي الإرهابية والإجرامية لتتحقق المعجزة الإلهية ويصدق الوعد الرباني (يا نار كوني برداً وسلاماً).
وإذا كان الاعتداء على جامع دار الرئاسة مناسبة للتذكير بمستوى الإجرام الذي يسيطر على عقول ويملا تلك النفوس المريضة والحاقدة التي دبرت له ، فإنها مناسبة للتذكير والإشادة بالتعامل المسئول من قبل قيادة الدولة «حينها» ممثلة بالرئيس السابق علي عبدالله صالح حيال تلك الجريمة وتحليها بالصبر والحكمة وتغليبها المصلحة الوطنية بإصداره توجيهات واضحة بتجنب الرد وعدم إطلاق أي رصاصه لتجنب البلد سيناريوهات الصوملة وتجنب الشعب شبح الاحتراب الداخلي الذي كان كفيلاً بتقويض كل مكتسبات الوطن وإعادته عشرات السنوات للوراء، وكذا بالمواقف الوطنية المسؤولة التي أدار بها نائبا رئيس الجمهورية حينها عبدربه منصور هادي، الدولة عقب الحادث الإجرامي وسفر برر رئيس الجمهورية للعلاج في المملكة العربية السعودية .

يا جماهير الشعب

لقد أثبت المؤتمر الشعبي العام في الأزمة الأخيرة التي

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العام بشأن الذكرى الأولى للاعتداء الإجرامي الأثم على مسجد دار الرئاسة..
قال تعالى (مَنْ مُمِئِنَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا) .

يا جماهير شعبنا اليمني العظيم

تحل علينا ذكرى الأليمة على كل مواطن لتذكرونا بوحدة من أشبع الأعمال الإرهابية والإجرامية التي تعرض لها الوطن في تاريخه السياسي الحديث والمعاصر وذلك بتفجير مسجد دار الرئاسة في أول جمعة من شهر رجب الحرام الموافق ٣ يونيو ٢٠١١ م ، وهو الحادث الإرهابي الذي أسفر عن إصابة رئيس الجمهورية (السابق) علي عبدالله صالح - رئيس المؤتمر الشعبي العام - واستشهاد وإصابة عدد من كبار المسؤولين في الدولة من رؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية ونواب رئيس الوزراء وقيادات المؤتمر الشعبي العام وعدد آخر من المسؤولين والعشرات من الضباط والعسكريين والمواطنين وعلى رأسهم الشهيد الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني - رئيس مجلس الشورى (القاضي محمد يحيى لطف السبيل) - وكيل وزارة الأوقاف والأرشاد، محمد عبدالرحمن الخطيب، احمد علي احمد الضنين، عبدالله محمد المحمدي، علي محمد احسن القاسمي، عبدالكريم يحيى غلاب، فواز ناصر يحيى نجاد، محمد ناجي مقوله، عبدالرب أمين الأبيض، عبدالملك محمد اسكندر، صالح محمد الراشدي، عادل احمد طائش، نبيل محمد الشرفي) ..

يا أبناء شعبنا اليمني العظيم

إن هذه الذكرى الأليمة تأتي لتذكرونا بالمخاض الصعبة والعسيرة والأيام القاسية التي عاشتها اليمن في فترة الأزمة الأخيرة التي افتعلتها بعض القوى السياسية ورأهنت على الفوضى وما أسمته الشارع وتحالفت مع القوى الإرهابية والتخريبية في سبيل تحقيق هدفها في الوصول إلى السلطة ولو على أشلاء الوطن ودماء وجثث خيرة قيادات البلد ورموزه الحية ، لتثبت تلك القوى قولاً وفعلاً ضيقها بالتجربة الديمقراطية والعملية السياسية وعدم قبولها بالأخر وفشلها في تقديم ما يخدم الشعب اليمني ويلبي تطلعاته في الأمن والاستقرار والحرية والرخاء والمستقبل المزدهر وسعيها للانقضاض على السلطة عبر العنف والانقلابات..

يا أبناء شعبنا اليمني :

إن هذا العمل الإجرامي البشع الذي خططت له وارتكبه أيادي أئمة لا ترتقب في مؤمن ولا مصل في بيت من بيوت الله إلا ولا ذمة، إنما أرادت جر البلاد للحرب الأهلية والافتتال والتشطي والتشردم.. لتؤكد تلك الجهات عديميتها واستهانتها بدماء وأرواح الناس وعدم اكتراثها بمصيرهم ولا بمصير الوطن الذي كان يمر بحملة بالغة التعقيد والخطورة ، لولا أن العناية الإلهية كانت حاضرة فأنقذت البلد وأخرجته من النفق المظلم

كلمة الميثاق

جريمة استهدفت الوطن

ومراميتها التأميرية الإرهابية الخبيثة والخسيسة والدينية، ولأنها كذلك فإن يوم حادثة النهدين سوف يبقى ذكراه كجريمة لم يشهد له تاريخ اليمن القديم والحديث مثيلاً ولن يسامح من خططوا ونفذوا عملاً كهذا يعكس روحاً إجرامية شيطانية لا ينبغي أن تغفل من العقاب طال الوقت أو قصر حتى لا تذهب دماء من استشهدوا هدراً وعلى رأسهم عزيز اليمن وحبيب شعبه الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني الذي كان رمزاً للبراعة

بحلول اليوم تكتمل الذكرى الحزينة المؤلمة لجريمة جامع دار الرئاسة الإرهابية الجبانة البشعة الغادرة والتي استهدف من يقف وراءها ومن نفذها اليمن الوطن والشعب الحاضر والمستقبل.. من خلال استهداف الزعيم علي عبدالله صالح وكبار مسؤولي الدولة.. والغاية الدغ بالوطن إلى أتون كارثة ماحقة لا تبقى ولا تذر.. والأدهى أن مدير تلك الجريمة لم يستهدف الوطن في شخص زعامة وطنية بقامة علي عبدالله صالح ومن كان معه وفي مقدمتهم الشهيد عبدالعزيز عبدالغني، فحسب، إنما الدين والقيم والضمير والأخلاق والمبادئ العظيمة والنبيلة لشعبنا وللإنسانية.. وهذا ما يتجلى في تحديد المكان الذي هو بيت الله والزمان في أول جمعة من شهر رجب الحرام وفي توقيت أداء الصلاة، وأناس يتوقف مصيرهم ما سيحدث لوطنهم الذي لولا لطف الله تم حكمة الزعيم لانزلت البلاد إلى فتن وصراعات وحروب لا نهاية لها.. لهذا فإن من قام بتلك الجريمة لن يفلت من عقاب الله ويجب أن تطاله العدالة، وينال القصاص الذي يستحقه على جريمته غير المسبوقة في طبيعتها

والإخلاص والتفاني والوفاء لوطنه.
إن من قاموا بذلك العمل الإرهابي الدموي لن يتوانوا عن القيام بأي عمل، وذلك يعكس بشاعة أنفسهم الحاقدة على الشعب وقيادته التاريخية وأبطال قواته المسلحة والأمن الذين استهدفهم وهم في ميدان السبعين يؤدون بروفات الاستعداد للاحتفال بالعيد الوطني الـ ٢٢ للوحدة المباركة.. مؤكداً بذلك أنهم مستمرين في ضلال غيهم الإجرامي وغلهم الذي سوف يزداد إيغالا في دماء اليمنيين وهم بالجريمة الإرهابية التي ذهب ضحيتها عشرات الشهداء ومئات الجرحى من منتسبي الأمن المركزي ووحدات القوات المسلحة الباسلة، لم يجعلوا عملياتهم الإرهابية في دار الرئاسة تمر ذكراًها الكئيبة دون أشلاء ودماء، وتكون رسالة للارهابيين أكثر فضاحي أن تلك الجريمة لم تعد كثيراً عن دار الرئاسة.. وهم بذلك يؤكدون أن الشر استوطن قلوبهم وعقولهم الآثمة، وأصبح الخلاص منهم أمراً حتمياً لا يتصلب أفتهم.. وبذلك يعود لليمن وأبنائه أمنهم واستقرارهم ليواصلوا مسيرة نهوض اليمن وبناء وازدهار وطنهم.